



مظاهر إجراء الوصل مُجرى الوقف في العربية

Manifestations of conducting the endowment procedure in Arabic

م.د. رياض رحيم ثعبان المنصوريّ

جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية/ قسم علوم القرآن

Dr. Riyadh Rahim Thu'ban Al-Mansouri

Babylon University / College of Quranic Studies /

Department of Quranic Sciences.

الكلمات المفتاحية: إجراء، قيام، الوصل، مجرى، مقام، الوقف.

Keywords: Endowment provisions / provisions of interconnection /
prostrating / audio proportionality.



ملخص البحث

تتماز اللغة العربية بمرونتها، واتخذت هذه المرونة صوراً عدّة، ومن صورها: إجراء الكلام مجرى غيره، كإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، وإجراء الظاهر مجرى المضمّر، وإجراء الاسم الموصول مجرى اسم الشرط، وإجراء الوقف مجرى الوصل، وإجراء الوصل مجرى الوقف. والصورة الأخيرة ما يهّمنا في هذا البحث، فللوقف أحكام وقواعد تباين أحكام الوصل وقواعده، ولكن أحكام الوقف قد ترد في حال الوصل، وعندئذ يُعدّ الوصل جاريّاً مجرى الوقف، وقد سلّطت الضوء في بحثي المتواضع هذا على هذه الظاهرة التي لم تلق ما تستحقّ من عناية، واستقصيت مظاهرها، فوقفت على ثلاثة عشر مظهرًا، أوردت مع كل مظهر ما يثبت وروده في اللغة العربية من شواهد فصيحة، وكان للقراءات القرآنية النصيب الأوفر فيما أوردته من شواهد، وتليها الأبيات الشعرية. وأثبت أن هذه الظاهرة أكثر انتشاراً ممّا يظنّ القارئ، فهي ليست ظاهرة قليلة الوجود، أو نادرة الحدوث، والشواهد التي ذكرتها والمظاهر التي أوردتها تثبت هذا.

Abstract

The Arabic language is strengthened by its flexibility, and this flexibility has taken several forms, among which are: the procedure for speaking the course of others, such as the pronoun procedure of the name of the sign, the procedure of the apparent course of the course, the conduct of the noun name, the course of the name of the condition, the procedure of suspension. And the last image is what matters to us in this research, so stopping has provisions and rules for contrasting the provisions of the connection and its rules, but the provisions of the endowment may be presented in the event of the connection, and then the connection is ongoing in the course of the endowment, and I have shed light in my humble research on this phenomenon that did not receive the attention it deserves, I investigated its appearances, and I examined thirteen appearances. I gave, with each appearance, evidence of eloquent revelations in the Arabic language, and Quranic readings had the greatest share of the evidence I presented, followed by verses in poetry. And I prove that this phenomenon is more prevalent than the reader thinks, as it is not a phenomenon with few roses, or a rare occurrence, and the evidence that I mentioned and the appearances that I mentioned prove this.

المقدمة

ولا أظنني تركت مظهرًا من مظاهرها أو صورة من صورها إلا وذكرتُها، وضمَّ البحث بعد هذه المظاهر خاتمة له، ورد فيها أهم ما توصَّل إليه الباحث من نتائج، وختمته بمسرد موارد البحث (المصادر والمراجع).

وفي الختام أسأل الله أن يكون عملي هذا ممَّا يُنظر إليه بعين الرضا والقبول، فإن كان هذا حاله فهو بفضل الله عز وجل، وإن قصرت فيه أو أخفقت فهو من عندي، وعذري أنني بشر أخطئ وأصيبُ أنزلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ [سورة الرعد: ١٧].

إجراء الوصل مجرى الوقف

خصَّصَتِ اللغة العربية الوقف بأحكام معينة، ووضعت للوصل أحكامًا أخرى، ومن أشهرها: أنَّ العرب لا تبتدئ بساكن، ولا تقف على متحرك، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): ((اعلم أنَّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تغاير أحكام المبدوء بها، فالموقوف عليه يكون ساكنًا، والمبدوء به لا يكون إلا متحركًا، إلا أنَّ الابتداء بالمتحرك يقع كالمضطر إليه، إذ من المحال الابتداء بساكن، والوقوف على الساكن صناعة واستحسان عند كلال خاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات، وهو ما يشترك فيه القبل الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف))^(١)، ولا يعني هذا أنَّ للوقف مظهرًا واحدًا فقط، أعني به (التسكين)، فالوقوف على تنوين النصب بإبداله ألفًا، وتاء التأنيث

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الخلق أجمعين، وخاتم الرسل والأنبياء، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، ورضوان الله تعالى على متبعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فإن الدراسات اللغوية مدينة بالكثير من أصولها وقواعدها إلى القرآن الكريم، وطرائق أدائه، على اختلاف مستويات تلك الدراسات، ومن العلوم التي نبعت منها علم الوقف والابتداء، وما رافقه من أحكام للوقف، وما يطرأ على الكلمة من تغييرات عند الوقوف عليها، وقد خاض القدماء فيها على اختلاف كتبهم، فنجد موضوع الوقف ضمن كتب علوم القرآن وتفسيره فضلًا عن كتب اللغة بمختلف مستوياتها، ناهيك عن كتب الوقف والابتداء .

وقد منَّ الله عزَّ وجلَّ عليَّ إذ عقدت النية وعزمت على كتابة بحث يتحدث عن أحد الظواهر التي تخصَّ الوقف والوصل، وهي ظاهرة إجراء الوصل مجرى الوقف، ومظاهرها، وفي البداية لم أجد إلا تنقًا قليلة بهذا الخصوص مبنوثة في مواضع متفرقة من صفحات كتب التراث، ولكن مع العزم والإصرار، ومتابعة البحث والتنقيب، وجرَّد رافقتي مدة طويلة، بدأتُ أقع على النص تلو النص، حتى صارت لدي مادة تنهض بالبحث، ولم اكتفِ بها، فقد استمرَّ الجمع، ورحت أرتب وأبواب ما أجمع، وبدأ البحث ينمو فتعهَّدته بالرعاية والعناية حتى تفتحت براعمه ونما عوده واستوى على سوقه .

واقترضت طبيعة البحث أن أقدم له بمقدمة موجزة، تحدَّثت بعدها عن الظاهرة موضوع البحث، لانتقل بعدها إلى المظاهر والصور التي خصَّصت هذه الظاهرة، وقد استقصيتها من بطون أمات الكتب،

التي تلحق الأسماء تُبدل عند الوقف هاءً، وغيرها من المظاهر، وقد ذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) أغلبها مجملة إذ قال: ((فاعلم أنّ للوقف في كلام العرب أوجهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءات تسعة وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق) ^(٢)، والأصل في أحكام الوقف ألاّ ترد في الوصل، وفي أحكام الوصل ألاّ ترد في الوقف، بيّد أنّ العرب استعملت أحدهما محلّ الآخر في عدد من المواضع التي تكاد تكون قليلة، فأجرت الوصل مجرى الوقف، والوقف مجرى الوصل، وأولهما أكثر شيوعًا، وهو ما يعنيني في هذا البحث، إذ وردت أحكام الوقف في حال الوصل في مواضع عدّة، سواء أكانت أحكام الوقف هذه مختصة بالعربية عمومًا أم اختصت بعدد من لهجاتها، قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ((وقد أجرت العرب كثيرًا من ألفاظها في الوصل على حدّ ما تكون عليه في الوقف، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر)) ^(٣)، وكان محققًا حين لم يقصر هذه الظاهرة على ضرائر الشعر، بل عدّها من قبيل أكثر مواطن ورودها، إذ سيبيّن الباحث في هذا البحث أنها وردت في عدد من القراءات القرآنية، فضلًا عن ورودها في مواضع قليلة من منثور العرب. وباختلاف أحكام الوقف اختلفت مظاهر هذه الظاهرة وتعدّدت صورها، فنتجت الصور الآتية:

- ١- التسكين.
- ٢- نقل الحركة.
- ٣- هاء السكت.
- ٤- إبدال التنوين ونون التوكيد الخفيفة ألفًا.
- ٥- إبدال تاء التأنيث هاء.
- ٦- إثبات ألف الضمير (أنا).

٧- حذف الواو والياء.

٨- إبدال الألف واوًا أو ياءً.

٩- التشديد.

١٠- ألف الإطلاق.

١١- الكشكشة.

١٢- العججة.

وفيما يلي تفصيل القول في كل مظهر من هذه المظاهر:

١- التسكين

ذكرتُ آنفًا أنّ العرب لا تقف على متحرّك، وعندما تنهي كلامها على حرف متحرّك تلجأ إلى أمور عدة؛ لنلا تقف على حركته، ولعلّ أشيعها حدوثًا تسكين آخر الكلمة، فعند وقوفك على (زيد) في جملة: قام زيدٌ، تقول: قام زيدٌ، بتسكين الدال، والأصل في هذا التسكين أن يقع في حال الوقف، وألّا يقع في حال الوصل، بيّد أنّ المتأمل في النصوص اللغوية القديمة يجد ما يخالف هذا الأصل، ولعلّ الخليل (ت ١٧٥ هـ) أوّل من أشار إلى هذا المظهر، ((واعلم أن الخليل كان يقول: إذا تهجّيت، فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطّع، تقول: لام ألف، وقاف لام، قال ^(٤) :

تكتتبان في الطريق لام الف)) ^(٥)

ففي (لام ألف) سكّنت الميم والفاء، وفي (قاف لام) سكّنت الفاء والميم. وميم (لام ألف) في البيت ساكنة في الأصل، وتسكينها هذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، ثم أُلقيت عليها حركة همزة كلمة (ألف) وحُذفت الهمزة من اللفظ، بدليل كتابتها بصورة همزة الوصل. ويبدو أن الخليل أراد بقوله: المقطّع الحروف المقطّعة في أوائل عدد من السور القرآنية،

نحو : (ألم), تقول ألف لا ميم^(٩) ((وذلك أنَّ حروف التهجِّي مبنية على الوقف في حالة الوصل كقراءة الجماعة: ألم أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ [سورة العنكبوت/ ١- ٢]))^(٧) .

وورد في غير أسماء الحروف ((ومن ذلك قراءة عمرو بن عبيد , وأبي جعفر يزيد بن القعقاع (ولا يُضارّ) بتشديد الراء وتسكينها . قال أبو الفتح : ... تسكين الراء مع التشديد فيه نظر, وطريقته أنه أجرى

الوصل مُجرى الوقف))^(٨) , أراد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلََّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿سورة البقرة / ٢٨٢﴾ ومن الواضح أنَّ الوقوف

على الفعل لا يصحّ ههنا لشدة تعلّق ما بعده به, بيد أن القارئ بالتسكين أجرى الوصل مُجرى الوقف. وينتج عن هذا التسكين المقط الآتي: /ض — وقفًا. وهو من المقاطع الممتنعة وصلًا، والمباحة وقفًا.

ونسب إلى الإمام علي (عليه السلام) أنه قرأ (ألم ترّ)

بسكون الراء^(٩) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨], قال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): ((قرأ عليّ بن أبي طالب: (ألم ترّ), بسكون الراء, وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف))^(١٠) , ويتضح بهذا أنَّ التسكين لا يقتصر على حركة الإعراب, فالفتحة هنا ناتجة عن تقصير الألف؛ للجزم.

وورد نحو هذا مع (ما) الاستفهامية عند دخول حرف الجر عليها, فنقول: فيمهُ, ولمهُ, وعلامهُ ((وقومٌ من العرب يقفون بالإسكان من غير هاء, ويقولون: فيم, ولم, وعلام, ويحتجُّ بأن الوقف عارض والحركة تعود في الوصل, وقد أسكن بعضهم الميم في الوصل, قال الشاعر: ^(١١)

يَا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي

لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ (ضرورة))^(١٢) , فعدّ التسكين هنا من ضرورات الشعر, فضلا على أنّه عدّ الوقف بالتسكين في نحو هذا لهجة لقوم من العرب.

٢- نقل الحركة.

لا يبتعد هذا المظهر كثيراً عن سابقه, إذ هو يمثل مرحلة تلي المظهر السابق, إذ إنّ الحرف الذي سُكّن لأجل الوقف قد يتحرك عندما يليه حرف آخر في الوصل, وهذا التحريك من قبيل الإلتباع الحركي, أو للتخلّص من النقاء الساكنين, فأنت تقول في الوصل: لم أضربهُ صباحًا, وعند الوقف على الفعل

والضمير تقول: (لم أضربُه)، بسكون الباء والهاء، فيلتقي ساكنان، وهذا جائز في الوصل ممتنع في الوقف، فتُحرّك الباء بالكسر لغرض التخلّص من التقاء الساكنين، فتقول: (لم أضربِه). وقد يرد نحو هذا في الوصل، فيُعدُّ محمولاً محمل الوقف، ((قال أبو زيد (ت ٢١٥ هـ) : قال: - يعني رجلاً عربياً - لم أضربيهما، فكسر الهاء مع الباء، قال أبو علي(ت ٣٧٧ هـ): فهذا على أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ... لأن سكون الإعراب مثل حركته، فلا يتبع غيره، كما أنّ حركة الإعراب لا يُبدّل منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار)) (١٣) ، وهذا يعني أنّ أصل (لم أضربيهما) -عنده- لم أضربُهما بسكون الباء، بيد أن هذا السكون سكون وقف لا سكون إعراب، بدليل تحريكه للإتباع، إذ حُرِّكت الهاء بعده بالكسرة، وكُسِرت الباء إتباعاً، ولو كان السكون ههنا سكون إعراب لما جاز هذا الإتباع، نخلص من هذا إلى القول بأن الفعل ههنا جارٍ في الوصل مجرى الوقف.

وقد ورد هذا المظهر في قراءة طلحة بن سليمان، إذ قرأ (يُدرِكُه) بضم الكاف(١٤) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعَماً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [سورة النساء / ١٠٠].

قال ابن جني: ((ظاهر هذا الأمر أن (يدرِكُه) رفع على أنه خبر ابتداء محذوف، أي ثم هو يدرِكُه الموت، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذا جملة، فكأنه عطف جملة على جملة، وجاز العطف ههنا أيضاً لما بين الشرط والابتداء من المشابهات)) (١٥)، ولم يلبث ابن

جني طويلاً حتى ذكر وجهاً آخر إذ قال: ((وإن شئت ذهبت فيه مذهباً آخر غيره، إلا أنّ فيه غموضاً وصنعة، وهو أن يكون أراد: (ثم يدرِكُه الموت) جزماً، غير أنّه نوى الوقف على الكلمة، فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف، فصار يدرِكُه ... فلما صار يدرِكُه إلى يدرِكُه حرّك الهاء بالضم على أوّل حالها، ثم لم يُعد إليها الضمة التي كان نقلها إلى الكاف عنها، بل أقرّ الكاف على ضمّها)) (١٦) ، وعلى هذا الوجه يكون الفعل مجزوماً، والضمة هي ضمة الهاء نُقلت إلى الكاف من أجل نية الوقف، ولا يُوقف هنا؛ لأنّه وقف بين الفعل والفاعل. وقد استشهد ابن جني بثلاثة أبيات شعرية تعضّد هذا الوجه(١٧) ، وتثبت ورود هذا المظهر على لسان شعراء العرب.

وقال الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ): ((ينبغي أن يُعلم أنّه على تقدير المبتدأ يجب جعل (مَنْ) موصولة؛ لأنّ الشرط لا يكون جملة اسمية، ويكون (يَخْرُجُ) أيضاً مرفوعاً، ويرد عليه حينئذ أنّه لا حاجة إلى تقدير المبتدأ، فالأولى أنّ الرفع بناء على توهم رفع (يَخْرُجُ)؛ لأنّ المقام من مظانّ الموصول، ولا يخفى أنّه خبط وغفلة عمّا ذكروا، وقيل: إنّ ضم الكاف منقول من الهاء كأنّه أراد أن يقف عليها، ثم نقل حركتها إلى الكاف كقوله:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

وهو كما في الكشف ضعيف جداً؛ لإجراء الوصل مجرى الوقف والنقل أيضاً، ثم تحريك الهاء بعد النقل بالضمّ، وإجراء الضمير المتصل مجرى الجزء من الكلمة، والبيت ليس فيه إلا النقل وإجراء الضمير مجرى الجزء)) (١٨) ، فذكر رأي مَنْ عدّ قراءة ضمّ الكاف في (يدرِكُه) من قبيل الضمّ على نية نقل حركة

الهاء التي تُعامل معاملة الموقوف عليه، فعند الوقف على هذه الهاء تُسكن، وللتخلص من التقاء الساكنين تُنقل حركة الهاء إلى الكاف، وتُحرّك الهاء بعدها. وفي هذا الرأي ضعف، إذ إنّ الهاء وردت وهنا مضمومة لا ساكنة.

ولهذا المظهر نظير في أشعار العرب، نحو قول الشاعر (١٩) :

إِنَّ ابْنَ أَحْوَصَ مَعْرُوفًا قَبْلَهُ

في ساعديه إذا رام العلاء قصرُ
فالفعل (بَلَّغَهُ) فعل أمر، وكان حرّياً به أن يرد بسكون الغين، غير أنّ ضمة الهاء نُقلت إلى الغين على نية الوقف، فصار (بَلَّغَهُ)، ثم تحرّكت الهاء بالضمّ مع بقاء ضمة الغين فصار (بَلَّغَهُ) (٢٠) .

وما ذكرته من مواضع ورد فيها هذا المظهر وما أشرتُ إليه ممّا ورد في المحتسب كفيل بإثبات وقوع هذه المظهر في اللغة، ويعضدّ وروده، وهو غاية ما يرومه الباحث في مثل هذه الظواهر قليلة الورد قلّة تكاد تجعلها نادرة.

٣- هاء السكت

هاء السكت ((تُراد لبيان الحركة زيادة مطردة في نحو قولك: (فيمه، ولمه، وعمه)، والمراد: (فيم، ولم، وعم)، والأصل: (فيما، ولما، وعمّا)، دخلت حروف الجرّ على ما الاستفهامية، ثم حُذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار، وبقيت الفتحة تدلّ على الألف المحذوفة ... ولا تدخل هذه الهاء على معرّب، ولا على ما تشبه حركته حركة الإعراب؛ فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم، ولا على المبني مع (لا) نحو: لا رجل، ولا على الفعل الماضي (((٢١) ، فهي هاء تُزاد عند الوقف على وفق ضوابط معيّنة؛

والأصل فيها ألا ترد في حال الوقف.

ووردت زيادتها في الوصل، وعُدّ جارياً مجرى الوقف في مواضع عدّة، قال الزجاج (ت ٣١١ هـ): ((ولكن من أثبت فعلى الوقف، كما أثبت الهاء في قوله: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ فَأَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَابِيَةً﴾ [سورة القارعة/ ١٠]، { فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ [سورة الحاقة /

١٩]] (٢٢) ، وقال في موضع آخر: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ﴾ [سورة الحاقة / ٢٠]، فالوجه أن يُوقف على هذه الهاءات ولا تُوصل؛ لأنها أُدخلت للوقف، وقد حذفها قوم في الوصل، ولا أحبّ مخالفة المصحف)) (٢٣) ، وقد قرأ القراء السبعة، بل العشرة بإثبات الهاء في الوصل والوقف، عدا يعقوب إذ كان يحذفها في الوصل (٢٤) ، وأثبتوا الهاء عدا يعقوب

وحمزة، حذفها في الوصل (٢٥) ، ويبدو أنّ ما دعا إلى زيادة هذه الهاءات هو تناسب رؤوس الآيات، والتناسق الصوتي بينها، فالآيات التي جاورت الآيات موضوع حديثنا منتبهة بالمقطع نفسه، ففي سورة الحاقة نجد الآيات ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهِ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهِ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهِ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ [سورة الحاقة / ١٦ - ٢٩]، فجميعها تنتهي بالمقطع (يه) وهذا التناسب يتحقّق بزيادة هاء السكت. ونجد في سورة القارعة الآيات: فَهُوَ فِي

عِيشَةً رَّاضِيَةً وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةٌ نَارٍ حَامِيَةٍ [سورة القارعة / ٦ - ١١] ، ولا يخفى على القارئ ما حَقَّقَتْه زيادة الهاء من تناسب صوتي بين خواتم الآيات ومفاصل السورة ، ووجه زيادتها في الوصل أنها جارية فيه مجرى الوقف .

وفي قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة النبأ / ١-٢] قرأ الضحَّاك وابن كثير في رواية: (عَمَّه) بهاء السكت (٢٦) قال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ): ((وعن ابن كثير أنه قرأ (عَمَّه) بهاء السكت، ولا يخلو إمَّا أن يُجرى الوصل مجرى الوقف، وإمَّا أن يقف ويبتدئ)) (٢٧) ، وفي هذا الموضع لا يحتاج انسجام فواصل الآي إلى هذه الهاء، وإنما هي قراءة قرأ بها ابن كثير، وتحتل وجهين ذكرهما الزمخشري، وفي أحدهما أُجرى الوصل مجرى الوقف، وقال أبو حيان: ((أجرى الوصل مُجرى الوقف، لأنَّ الأكثرَ في الوقف على ما الاستفهامية هو بإلحاق هاء السكت، إلَّا إذا أُضيفت إليها فلا بدَّ من الهاء في الوقف، نحو: بِحَيِّ مَهْ)) (٢٨) ، ومن الواضح أن هذا موضع وصل لا وقف .

وفي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام / ٩٠] قال ابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ): ((والهاء في قوله: اقْتَدِهْ ساكنة عند جمهور القراء، فهي هاء السكت التي تُجلب عند الوقف على الفعل المعتل اللَّام إذا حُذِفَتْ لأمه للجازم، وهي تَنْبُتُ في الوقف وتُحذف في الوصل، وقد تَبَيَّنَتْ في المصحف؛ لأنَّهم كانوا يكتبون أواخر الكلم على مراعاة حال الوقف. وقد أثبتتها جمهور القراء في الوصل، وذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف،

وهو واردٌ في الكلام الفصيح. والأحسن للقارئ أن يقف عليها جرياً على الأفصح، فجمهور القراء أثبتوها ساكنةً)) (٢٩) ، فقد راعى الرسم حال الوقف، وأراد القراء أن توافق قراءتهم رسم المصحف، فقرأ جمهور القراء بالهاء الساكنة وإن وصلوا، وقراءتهم عند الوصل من باب إجراء الوصل مجرى الوقف. ولهذا نظائر في الشعر العربي منها قول عروة بن حزم العذري (٣٠):

فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ بِحِمَارٍ عَفْرَاءِ
إِذَا أَتَى قَرَيْتَهُ بِمَا شَاءَ

مِنَ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَاءِ
فَأُثْبِتَ هَاءَ السَّكْتِ فِي (مَرْحَبَاهُ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ
وَأَقْعًا فِي الْوَصْلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣١):

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ
وَعَدَهُ ابْنُ يَعِيشَ ضَرُورَةً، وَرَدِيئًا فِي الْكَلَامِ، وَلَا
يَجُوزُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ (٣٢) ، وَقَالَ الرُّضِّي الْاِسْتِرْبَازِي
(ت ٦٨٦ هـ): ((وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل
مُجرى الوقف، ... والكوفيون يثبتونها وصلًا ووقفًا،
فِي الشَّعْرِ وَغَيْرِهِ)) (٣٣) ، وَمَا قِيلَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ
يُقَالُ هُنَا.

٤. إبدال التنوين ونون التوكيد الخفيفة ألفًا

جرت عادة العرب على أن تُبدَلَ تنوين النصب ألفًا عند الوقف، فهم يقولون: رأيتُ زيدًا، بالألف؛ ((كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرِّقوا بين التنوين والنون)) (٣٤) ، وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): ومن العرب ((مَنْ أجرى الوصل مجرى الوقف ... قال في (أفعَى): (أفعَى)

في الوصل)) (٣٥) . ولم يقتصر هذا الإبدال على التتوين، بل وقفت العرب بالألف عوضاً عن نون التوكيد الخفيفة، بشرط أن يكون ما قبلها مفتوحاً (٣٦) ، ولهذه الظاهرة أثرٌ بيّن في رسم المصحف، ومنه ما نجده في رسم قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [سورة العلق / ١٥] إذ رُسِمَت (نسفا) بالألف، والأصل فيها أن ترسم بنون التوكيد الخفيفة، قال أبو حيان: ((كُتِبَت بالألف باعتبار الوقف، إذا وقف عليها بإبدالها ألفاً، وكثر ذلك حتى صار رويًا، فكتبت ألفاً)) (٣٧) ، ولم يقتصر الأمر على رسم المصحف بل تعدّاه إلى القراءات، إذ قرأ ابن مسعود: (لأسفعا) (٣٨) ، ولا يصحّ الوقوف ههنا على نسفعا؛ لشدة تعلّق ما بعده به، ممّا يؤكد أن الرسم بصورة الألف وقراءة ابن مسعود إنّما هما من باب الوصل الجاري مجرى الوقف، ومن المؤكد أن ابن مسعود لم يقف عليها؛ للسبب المذكور آنفاً. وفي قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [سورة ق: ٢٤]، قال ابن جني: ((ومن ذلك قراءة الحسن (ألقيا في جهنم) بالنون الخفيفة ... هذا يؤكد قول أصحابنا في: إنّهُ أراد (ألقيا)، وأجرى الوصل مجرى الوقف)) (٣٩) ، وذكر الطبرسي أربعة أوجه لكلمة (ألقيا) قال في الرابع منها: ((إنه يريد النون الخفيفة فكان (ألقين)، فأجرى الوصل مجرى الوقف، فأبدل من النون ألفاً، كما قال الأعشى (٤٠) :

وَذَا النُّسْكِ الْمُنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

ويؤيد هذا القول ما روي عن الحسن أنه قرأ: (ألقيا) بالتتوين)) (٤١) ، ويضعف حمله على المثني، وإنما يُحمل ((على إرادة نون التأكيد، والأصل ألقين، واحتج بأنّ الخطاب في ذلك لمالك خازن النار)) (٤٢).

ولا يخفى على القارئ أن هذا موضع وصل ، وليس بموضع وقف ، فإنّ صحّ هذا الحمل فهو من باب إجرائه في الوصل مجرى الوقف .

ورُسِمَت نون التوكيد في صورة الألف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ {يوسف/ ٣١} قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودَتْهُ عَنِ نَفْسِهِ فَوَسَّوْا لَهُمْ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيُصْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [سورة يوسف / ٣٢] (٤٣) ، ونلاحظ في الفعلين أنّ الفعل الأول رُسِمَ بالنون على الرغم من جواز الوقوف عليه؛ لوجود حرف العطف بعده، في حين رُسِمَ الفعل الثاني بالألف على الرغم من قوة ارتباط الفعل الناقص بخبره، وعلة ذلك أن نون (ليسجنن) مثقلة، ونون (ليكونن) خفيفة، والثقيلة لا تُبدل ألفاً عند الوقف.

ولم يقتصر هذا المظهر على الرسم القرآني، بل تعدّاه إلى توجيه القراءات القرآنية، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [سورة هود: ١١٤] قال الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ) في (زلفاً): ((وقرأ مجاهد، وابن محيصن بإسكان اللام كُيُسْر بالضم والسكون في بسرة، ... وفي رواية عنهما أنهما قرآ- زلفى- كحبلى، وهو بمعنى زلفة، فإن تاء التانيث وألفه قد يتعاقبان نحو قربى وقربة، وجوّز أن تكون هذه الألف بدلاً من التتوين إجراء للوصل مجرى الوقف)) (٤٤) ، فذكر وجهين لقراءة (زلفى) جوّز في أحدهما أن تكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

ولهذا نظائر في شعر العرب ((وقد قيل في قول
أمرئ القيس: (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) (٤٥)
أنَّ المراد (قفن) على إرادة نون التوكيد الخفيفة ،
قالوا : لأن الخطاب لواحد ، يدلّ على ذلك قوله:
(أصاح ترى برقاً أريك وميضه) (٤٦) ، ثم وقف
بالألّف، وأجرى حال الوصل مجرى الوقف)) (٤٧)
، وليس هذا ببعيد.

٥. إبدال تاء التأنيث هاءً

تبدّل العرب تاء التأنيث التي تلحق الأسماء هاءً عند
الوقف؛ ولذا تُرسم بصورة التاء المربوطة في نحو:
مسلمة وقائمة ، ولم تجعلها كتاء التأنيث الساكنة التي
تلحق الفعل في نحو: ذهبت. ومن العرب من أبدل
هذه التاء هاءً في الوصل، وعصّدت القراءات القرآنية
هذا، ففي قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا
يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة
يس / ٣٠] قرأ الأعرج، ومسلم بن جندب، وأبو
الزناد (يا حَسْرَةً) بالهاء الساكنة (٤٨) ، ولا يحسن
الوقوف ههنا ((وذلك أن قوله: (على العباد) متعلّق
بها، أو صفة لها، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليه
دونه)) (٤٩) ، فلا بدّ من الوصل بيّد أنّه وصل جار
مجرى الوقف.

وقرأ الحسن: (بثَلَاثَةِ آلَافٍ) بالهاء، وكذلك (خَمْسَةَ
آلَافٍ) (٥٠) في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ
يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ
مُنْزِلِينَ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ
هَذَا يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾
[سورة آل عمران: ١٢٤ - ١٢٥]، قال أبو
حيان: ((والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذّة أنّها
من إجراء الوصل مجرى الوقف، أبدلها هاءً في

الوصل، كما أبدلوا لها هاءً في الوقف، وموجود في
كلامهم إجراء الوصل مجرى الوقف، وإجراء الوقف
مجرى الوصل)) (٥١) ، فعدها قراءة شاذة، ولم يمنعه
هذا من التماس وجه لها، وتوجيهه لها على أنّها من
باب إجراء الوصل مجرى الوقف. وهذا ما وجّه به
قراءة (ابنّه) بالهاء بدلاً من التاء (٥٢) في قوله تعالى:
﴿وَمَرْيَمُ ابْنْتِ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا
فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا
مِنَ الْفَاتِنِينَ﴾ [سورة التحريم: ١٢] (٥٣) .

ووردت هذه الظاهرة في الشعر العربي ، ومن ذلك
قول منظور بن حية الأسدي : (٥٤)
لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ
مَالَ إِلَى أُرْطَاةٍ حِقْفٍ فَاضْطَجَعَ
الأصل (دعة) بالتاء ، فأبدلها هاءً ، وبقيت هاءً في
الوصل .

ولهذا البيت نظائر في النثر ، يقول سيبويه (ت ١٨٠
هـ) : ((وزعم مَنْ يُوثَقُ به : أنه سمع من العرب مَنْ
يقول : ثلاثة اربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء
فتفتحها ، ولم يحولها تاءً ؛ لأنّه جعلها ساكنة)) (٥٥)
، سكنت تاء التأنيث فصارت هاءً ، وعند الإدراج
بقيت هاءً على الرغم من تحرّكها. في حين قصر ابن
يعيش هذا على الشعر ، وعدّ ما ورد منه في الاختيار
مشبهاً للشعر ، إذ قال: ((قد يجري الوصل مجرى
الوقف وبابه الشعر ، ولا يكون في حال الاختيار ...
وقد تقدّم نظائر ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر
، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد : (
ثلاثه ربعه) فأبدل من التاء هاءً في الوقف ، ثم ألقى
حركة الهمزة على الهاء وحذفها ... وذلك إنّما يكون
في الوصل)) (٥٦) ، ولا يجد الباحث ما يستلزم كونه
مشبهاً للشعر، فهو نثر أقرّه سيبويه وذكره.

٦. إثبات ألف الضمير (أنا)

جرت عادة جمهور العرب على أن تقف على الضمير (أنا) بالألف، بَيَدَ أَنَّ هذه الألف لا تُلفظ عند الوصل، فهي تشبه هاء السكت إلى حدٍّ ما، وجرى الرسم على كتابة هذه الألف في حالتي الوصل والوقف، في حين لا تُكتب هاء السكت في الوصل، قال ابن جني: ((فأما الألف في (أنا) في الوقف فزائدة، وليست بأصل ... ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يُزيلها ويُذهبها، كما يُذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنا زيد، كما قال تعالى ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ [سورة طه / ١٢] يُكتب بالألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كُتبت على الوقف)) (٥٧) ، فالألف تكتب في الوصل على نية الوقف.

ولم تقتصر نية الوقف على الرسم، بل تعدّتها إلى اللفظ، فهناك من يلفظها عند الوصل، فيجريها مجرى الوقف، ومنها قراءة ابن عامر، وأبي جعفر، ورويس بإثبات ألف (لكنّا) عند الوصل (٥٨) في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [سورة الكهف / ٣٨]، قال الزجاج: ((ومن قرأ لكنّا، فأنبت الألف في الوصل كما كان يثبتها في الوقف، فهذا على لغة من قال: أنا قمت فأنبت الألف ... وفي أنا في الوصل ثلاث لغات أجودها أنا قمت، مثل قوله: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النازعات / ٢٤] بغير ألف في اللفظ، ويجوز: أنا قمت بإثبات الألف، وهو ضعيف جدًا، وحكوا: أن قُمت بإسكان النون وهو ضعيف أيضًا، فأما (لكنّا هو الله ربي) فهو الجيد بإثبات الألف؛ لأنّ الهمزة قد حُذفت من أنا، فصار إثبات الألف عوضًا عن الهمزة)) (٥٩) ، فعدها لهجة

من ثلاث لهجات في (أنا)، وهي لهجة ضعيفة، لكن الذي قوّاها في هذا الموضع كون الهمزة ههنا محذوفة، فصارت الألف عوضًا عن الهمزة، وقال ابن يعيش: ((والأصل أنا، فألّقت حركة الهمزة على نون لكنّ، وحُذفت الهمزة وأدغمت النون في النون، والقياس حذف الألف من أنا في الوصل؛ لأنّها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في (كتابه، وحسابيه)، وإنما بُني الوصل فيه على الوقف)) (٦٠) ، ولم يشر إلى كونها لهجة، كما ذكر سابقه.

ومنها قرأ نافع: (أنا أحيي) بنطق ألف (أنا) وصلًا (٦١) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٨] قال أبو حيان: ((والأحسن أن تُجَعَلَ قراءة نافع على لغة بني تميم. لأنّه من إجراء الوصل مجرى الوقف)) (٦٢) ، فلم يكتف بعدّها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، بل زاد أن عدّها موافقة للهِجَة تميم.

وقد دخلت هذه الظاهرة إلى الشعر العربي، ورصدها المتقدمون من علماء اللغة، ومنه قول حميد بن ثور (٦٣) :

أنا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي

حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وعقب ابن جني على البيت بقوله: ((فإنه أجراه في الوصل على حدّ ما كان عليه في الوقف)) (٦٤).

ومثله قول أبي النجم (٦٥):

أنا أبو النجم. وَشِعْرِي شِعْرِي

وعده ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ضرورة شعرية

إذ استشهد بقول الأعشى^(٦٦) :
فكيف أنا وانتحالي القوافي

بَعْدَ الْمَشْيِبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا
وقال: القراءة ((بإثبات الألف في الوصل من إجراء الوصل مُجرى الوقف ضرورة))^(٦٧) , فهو عنده من ضرورات الشعر .
وجدير بالذكر أن الوقوف بالألف لا يقتصر على الضمير (أنا) بل هو موجود مع (هل) أيضا , قال ابن يعيش : ((ومن ذلك قولهم (حي هلا) في الوقف ... وإن شئت قلت : حي هل بالسكون من غير حركة , ولم يقف العرب في شيء من كلامها بالألف لبيان الحركة إلا في هذين الموضعين , أعني هلا وأنا , وتقف في الباقي بالهاء))^(٦٨) , ولم أفع على نص - مع طول البحث- يصرّح بإجراء (هلا) في الوصل مجرى الوقف .

٧. حذف الواو والياء

تحذف العرب الياء عند الوقف في عدد من المواضع، ويرد هذا الحذف مع أسماء الإشارة ومع عدد من الأسماء المنقوصة، ورد في كتاب سيبويه: ((أنك إذا سكت لم تذكر الياء، وذلك لأنّ الذي يقول: ذهي أمة الله، يقول: إذا سكت: ذه. وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: ذه أمة الله، فيُسكّنون الهاء في الوصل، كما يقولون بهم في الوصل))^(٦٩) , ودلّ ذلك على أنّ سيبويه قد سمع في هذا الاسم ما يدلّ على أنّ العرب قد تجرّيه في الوصل مُجرى الوقف، إذ ورد السماع بـ (ذه) محذوفة الياء ساكنة الهاء في الوصل، والأصل في هذا أن يرد في حال الوقف، وأن ترد (ذهي) بإشباع الياء وصلًا.

وورد هذا الضرب في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ

فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلَّلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ
وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِّيًّا وَبُكْمًا
وَصُمًّا مَّاوَاهُمْ جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٧﴾
[سورة الإسراء: ٩٧]، قال ابن عاشور: ((وحذفت ياء (المُهْتَدِ) في رسم المصحف؛ لأنهم وقفوا عليها بدون ياء على لغة من يقف على الاسم المنقوص غير المنون بحذف الياء، وهي لغة فصيحّة غير جارية على القياس ولكنها أوثرت من جهة التّخفيف؛ لتقل صيغة اسم الفاعل مع ثقل حرف العلة في آخر الكلمة. ورُسمت بدون ياء؛ لأنّ شأن أواخر الكلم أن ترسم بمراعاة حال الوقف. وأمّا في حال النطق في الوصل فقرأها نافع وأبو عمرو بإثبات الياء في الوصل وهو الوجه، ولذلك كتبوا الياء في مصاحفهم باللون الأحمر وجعلوها أدقّ من بقيّة الحروف المرسومة في المصحف؛ تفرقةً بينها وبين ما رسمه الصحابة كُتاب المصحف. والباقون حذفوا الياء في النطق في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف. وذلك وإن كان نادرًا في غير الشعر إلّا أنّ الفصحاء يجرون الفواصل مجرى القوافي، واعتبروا الفاصلة كل جملة تمّ بها الكلام))^(٧٠)، فقد قرأ خمسة من السبعة بحذف الياء وصلًا على إجراء الوصل مجرى الوقف.

وورد هذا المظهر مع حركة هاء الغائب أيضًا، قال ابن السراج (ت ٣١٦ هـ): ((منه أن تحذف من المكني في الوصل كما كنت تحذفه في الوقف، إلّا أنه تبقى الحركة دالة على المحذوف ... وقد جاء في الشعر حذف الواو والياء الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء، قال رجل من أزد السراة: ^(٧١)

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ

وَمَطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ))^(٧٢)

فَحَذَفُ واو إشباع الحركة من هاء الضمير في (له)، وتسكين الهاء من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف. ولم يقتصر هذا المظهر على تسكين الهاء، بل ورد بتحريكها -من دون إشباع الحركة-، ومنه قول الشاعر: (٧٣)

أَوْ مُعْبَرُ الظُّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ
فَحَذَفْتُ الواو من الضمير في (ربه)، بيد أن الهاء
ههنا لم تسكن كما حدث مع الياء في الشواهد السابقة.
ومثله قول الأعشى: (٧٤)

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَا لَهُوَ

مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا
فَحَذَفْتُ الواو من هاء الضمير في (له) من قوله:
(وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ)، وأثبتها معه في قوله: (وَمَا لَهُوَ مِنْ
الرِّيحِ فَضْلٌ). وأرى أن من المناسب هنا أن أورد
عبارة سيبويه التي قالها قبل ذكر البيتين الأخيرين:
(فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف))
(٧٥).

٨. إبدال الألف واوًا أو ياءً

من العرب مَنْ يُبدل الألف واوًا عند الوقف، فيقف
على (أفعي) بقوله: (أَفْعُو)، وهناك من يقول عند
الوقف: (أفعي) بالياء، قال سيبويه: ((وذلك قول
بعض العرب في أفعي: هذه أفعي، وفي حبلئ: هذه
حبلئ، وفي مثني: هذا مثني، فإذا وصلت صيرتها
ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ
وَأَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهَا لُغَةٌ لِفَزَارَةَ وَنَاسٍ مِنْ قَيْسٍ، وَهِيَ
قَلِيلَةٌ ... وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ طَبِئٍ يَقُولُ: أَفْعُو؛ لِأَنَّهَا
أَبِينُ مِنَ الْيَاءِ، وَلَمْ يَجِئُوا بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا تَشْبَهُ الْأَلْفَ
فِي سَعَةِ الْمَخْرَجِ وَالْمَدِّ؛ وَلِأَنَّ الْأَلْفَ تَبْدُلُ مَكَانَهَا كَمَا

تَبْدُلُ مَكَانَ الْيَاءِ، وَتَبْدُلَانِ مَكَانَ الْأَلْفِ أَيْضًا)) (٧٦)
، فالألف قد تبدل واوًا عند الوقف، وقد تبدل ياءً،
وإبدالها ياءً لهجة لفزارة وقسم من قيس، وتُوصف
بالقلّة.

ولا يختصّ هذا الإبدال بحال الوقف، فقد يحدث في
حال الوصل إجراءً له مجرى الوقف (٧٧). ولهذا
المظهر آثار في القراءات القرآنية ومنها قراءة
الحسن البصري: (يُدْعُو) (٧٨) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ
قَالَ لَيْكَ يَقْرَأُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [سورة
الإسراء / ٧١]، ومن الواضح أن الأصل مع ياء
المضارعة والبناء للمجهول: (يُدْعَا) بالألف، وعقب
ابن جني على قراءة الحسن البصري بقوله: ((هذا
على لغة مَنْ أبدل الألف في الوصل واوًا، نحو: أفعُو
وحبلُو، ذكر ذلك سيبويه، وأكثر هذا القلب إنما هو
في الوقف؛ لأنّ الوقف من مواضع التغير، وهو
أيضًا محكي عن حاله في الوقف)) (٧٩)، فالإبدال
لهجة في الوقف، أمّا وقوعه في الوصل فهو جاري
مجري الوقف. وقال أبو حيان: ((وَحَرَجَ عَلَى إِبْدَالِ
الْأَلْفِ وَآوًا عَلَى لُغَةٍ مَنِ يَقُولُ: (أَفْعُو) فِي الْوَقْفِ
عَلَى (أَفْعَى)، وَإِجْرَاءِ الْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ)) (٨٠).
فالظاهرة وردت في القراءات القرآنية على الرغم
من قلّتها، وهي تُوجّه على نحو يتناسب مع موضوع
هذا البحث.

٩. التشديد

من العرب من يقف على الكلمة متحركة الآخر
بالتشديد؛ لغرض التفريق بين متحرك الآخر وساكنه،
قال سيبويه: ((فأما الذين أشمّوا فأرادوا أن يفرّقوا
بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه

الإسكان على كلّ حال ... وأمّا الذين ضاعفوا فهم أشدّ توكيداً؛ أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحرّكاً؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشدّ مبالغة وأجمع)) (٨١)، ومن الواضح أنّ الحرف الذي استجلبوه هو الحرف الأول من الحرفين المشدّدين بدليل قوله: ((أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحرّكاً))، وعند الوصل تنتفي الحاجة لاستجلاب صوت ثان.

وجدير بالذكر أنّ هذا التضعيف لا يطردّ في كل حال ولفظ، فهو لم يخلُ من ضوابط، ومنها ((إن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكن لم يضعّفوا، نحو: عَمَرُو وَزَيْدٍ، وأشبه ذلك؛ لأنّ الذي قبله لا يكون ما بعده ساكناً؛ لأنّه ساكن، وقد يسكّن ما بعد ما هو بمنزلة لام (خالدٍ)، وراء (فرج) فلما كان مثل ذلك يُسكّن ما بعده ضاعفوه وبالعوا؛ لئلا يكون بمنزلة ما يلزمه السكون، ولم يفعلوا ذلك بَعَمَرُو وَزَيْدٍ؛ لأنّهم علموا أنّه لا تسكن أواخر هذا الضرب من كلامهم وقبله ساكن، ولكنهم يُشِمُّون ويرومون الحركة؛ لئلا يكون بمنزلة الساكن الذي يلزمه السكون)) (٨٢)، فالغرض من التضعيف غرض دلاليّ، إذ به يتضح كون الحرف الأخير من الكلمة متحرّكاً، ولا يلتبس بالساكن.

بيد أنّ هذا التشديد قد يرد في الوصل إجراء له مجرى الوقف، قال سيبويه: ((ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف، نحو: سَبَسَبَاً وَكَلَكَلَاً؛ لأنّهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف ... وإنّما حذفه في الوقف)) (٨٣)، وفي قوله: (من العرب) دلالة واضحة على أن الوقف بالتشديد لهجة، وعدّ التشديد

في الوصل محمولاً محمل الوقف. وقد ورد هذا المظهر في عددٍ من القراءات القرآنية، ومنها قراءة الزهري: (لكلّ منهم جزٌ مقسوم)، بحذف همزة جزء، وتشديد الزاي (٨٤)، وذلك في قوله تعالى: لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ [سورة الحجر / ٤٤]، وعلّق ابن جني على هذه القراءة بقوله: ((هذه لغة مصنوعة، وليست على أصل الوضع، وأصلها (جُزءٌ) فَعَلٌ، من جزأت الشيء، وهو قراءة الجماعة، إلا أنّه خَفَّفَ الهمزة، فصارت (جُزٌ)؛ لأنّه حذفها وألقى حركتها على الزاي قبلها، ثمّ أنّه نوى الوقف على لغة من شدّد نحو ذلك في الوقف، فقال هذا خالدٌ، وهو يجعل، فصارت في الوقف (جُزٌ)، ثم أطلق وهو يريد نية الوقف، وأقرّ التشديد بحاله، فقال (جُزٌ) كما قال في الوصل سبَسَبَاً، وكلكَلَاً ... ومثله الخبء فيمن وقف عليه بالتشديد، يريد تخفيف الخبء)) (٨٥)، وقال أبو حيان: ((وجهه أنّه حَذَفَ الهمزة وألقى حركتها على الزاي، ثمّ وَقَفَ بالتشديد نحو: (هذا فَرَجٌ)، ثمّ أجرى الوصل مجرى الوقف)) (٨٦)، ولا يستقيم التعبير بثم هنا؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف مرافق للتشديد. ومن اللافت للنظر أنّ الزهري قرأ (دَفٌ) من دون تشديد (٨٧) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ {النحل/٤} ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [سورة النحل / ٥]، ولم يقل: (دَفٌ)، كما هو الحال في (جُزٌ).

وورد في قراءة (المَرَّ وزوجه) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ

فَيَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿سورة البقرة/ ١٠٢﴾، قال الزمخشري: ((وقرئ (بين المرء)، و(المرء) بالتشديد على تقدير التخفيف والوقف، كقولهم: فرج، وإجراء الوصل مجرى الوقف)) (٨٨).

وقال أبو حيان الأندلسي: ((وأما تشديدها بعد الحذف، فوجهه أَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ فَشَدَّدَ، كَمَا رُوِيَ عَنْ عَاصِمٍ: (مُسْتَطَرٌّ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ فِي الْوَقْفِ، ثُمَّ أَجْرَى الْوَصْلَ مجرى الْوَقْفِ، فَأَقْرَّهَا عَلَى تَشْدِيدِهَا فِيهِ)) (٨٩).

وقد ورد هذا المظهر في الشعر، ومنه قول منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي: (٩٠)

نُسِّلَ وَجَدَ الْهَائِمِ الْمُغْتَلِ
بِيَّازٍ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍ
إِذْ شَدَّدَ الشَّاعِرُ لَامَ عَيْهَلٍ عِنْدَ الْوَصْلِ، وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ: (٩١)

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

مَوْضِعُ كَفِّي رَاهِبٍ يُصَلِّي
فَشَدَّدَ لَامَ (الْكَلْكَلِ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ رُؤْبَةٍ: (٩٢)

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبَا
فَشَدَّدَ آخِرَ (جَدْبًا) وَ (أُخْصَبَا) . وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْوَقْفَ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى الْأَلْفِ لَا عَلَى الْبَاءِ، وَبِهَذَا فَالْبَاءُ بِحَكْمِ الْمَوْصُولَةِ وَإِنْ وَقَفْنَا عَلَى الْكَلِمَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ رُؤْبَةٍ أَيْضًا (٩٣):

بَدْءٌ يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا

فَشَدَّدَ مِيمَ (الْأَضْحَمَا)، وَوَقَفَ عَلَى الْأَلْفِ بَعْدَهَا، فَهُوَ لَمْ يَقِفْ عَلَى الْمِيمِ. قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: ((وإنما

جاز هذا في الضرورة ؛ لأنك كنت تقول في الوقف في الرفع والجر : هذا سَبَسَبٌ ، ومررتُ سَبَسَبٌ ، فتنقل ؛ لتدلّ على أنه متحرك الآخر في الوصل ... فلما اضطر إليه في الوصل أجراه على حاله في الوقف ، وكذلك فعل به في القوافي المجرورة والمرفوعة في الوصل)) (٩٤)، فعده من ضرورات الشعر ، وخصّه بحالتي الرفع والجر ؛ لأن الوقوف على تنوين النصب يكون بالألف. وقال ابن يعيش: ((وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف ، فإذا وصلت وجب تحريكه ، وسقطت هذه الزيادة ، وربّما استعملوا ذلك في القوافي ... فأثبتوها في الوصل هنا ضرورة كأنهم أجروا الوصل مجرى الوقف)) (٩٥).

واستشهد عدد من اللغويين بأبيات آخر يضيق المقام عن ذكرها هنا (٩٦).

وللوقف بالتشديد نظير في اللهجات العربية المعاصرة، ولا سيما عند أهل المغرب والجزائر، فهم يقولون: نحن من المغرب، أو من الجزائر، بتشديد ما يقفون عليه.

١٠. ألف الإطلاق.

هي ألف تُزاد في آخر الكلمة لغرض تحقيق السجع أو التناسب الصوتي، واختلف القدماء فيها، فمنهم من ذهب إلى أنها مختصة بالشعر، ومنهم من لم يقصرها عليه، قال السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): ((وإنما جازت هذه الزيادة في الشعر في القوافي؛ لأنهم يترنّمون بالشعر، ويحدون به، ويقع فيه تطريب، لا يتم إلا بحروف المدّ، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر، وكان الإطلاق بسبب المدّ الواقع فيه للترنّم. وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجّع، وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر بالشعر في زيادة هذه الحروف، حتى جاء

ذلك في أواخر الآي من القرآن ... وهذه الزيادة غير جائزة في حشو الكلام، وإنما ذكرناها؛ لاختصاص الشعر بها دون الكلام، وهي جيدة مطردة، وليست تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر؛ إذ كان جوازها بسبب الشعر)) (٩٧)، ولا يخلو كلام السيرافي من تناقض، فهو تارة يجعلها تشمل القرآن الكريم والكلام المسجع، وتارة أخرى يجعلها مختصة بالشعر دون الكلام المسجع، ولا تخرج عن ضرورة الشعر. وورودها في القرآن الكريم دليل كاف شاف على فصاحتها وصحتها وجواز محاكاتها في النثر.

وقال ابن بعيش: ((لأنهم قد يلحقون الواحد المنسوب ألف الإطلاق في القوافي، وفي أواخر الآي، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [سورة الأحزاب/ ٦٧]، **إِذْ جَاؤُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا** [سورة الأحزاب/ ١٠]، ونحو قول الشاعر [من الوافر]: **أَقْلَى اللُّؤْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا**) (٩٨)، فعد موضعها القوافي والفواصل القرآنية.

والذي يهمننا هنا ورود هذه الألف في مواضع ذهب العلماء إلى أنها وردت فيها إجراء للوصل مجرى الوقف، وقد وردت في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم -وهي من الألفات السبعة-، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاؤُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا [سورة الأحزاب/ ١٠]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَقَلَّبَ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا [سورة الأحزاب: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا [سورة الأحزاب/ ٦٧]، وقد قرأ

ابن كثير والكسائي وعاصم في رواية حفص بالألف عند الوقف، ويطرحونها عند الوصل، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: بالألف في حال الوصل والوقف. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف في حالتي الوصل والوقف (٩٩).

قال الواحدي (ت ٤٦٨ هـ): ((وأما من أثبت في الوصل فوجهه أنها في المصحف ثابتة، وإذا أثبتت في الخط فينبغي ألا تحذف كما لا تحذف هاء الوقف من (حسابيه) (وكتابه)، وأن يجري مجرى الموقوف عليها كما يثبت ذلك في القوافي في الوصل، وهي لغة أهل الحجاز ... وأما من طرحها في الحاليين فإنه لم يعتد بها ولم يشبه المنثور بالمنظوم، وفيه مخالفة لخط المصحف)) (١٠٠)، وقال الزمخشري: ((وقرئ: (الظنون)، بغير ألف في الوصل والوقف، وهو القياس، وبزيادة ألف في الوقف زادوها في الفاصلة، كما زادها في القافية من قال: (١٠١)

أَقْلَى اللُّؤْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا

وكذلك الرسولا والسبيلا. وقرئ بزيادتها في الوصل أيضا، إجراء له مجرى الوقف)) (١٠٢)، ويدل ظاهر كلامه على أنه يميل إلى قراءة حذف الألف؛ لكونها توافق القياس، وهذا ما ذهب إليه كل من: البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (١٠٣)، والنسفي (ت ٧١٠ هـ) (١٠٤)، وابن عجيبة (ت ١٢٢٤ هـ) (١٠٥).

وقال ابن جزي (ت ٧٤١ هـ): ((فأما إسقاطها فهو الأصل، وأما إثباتها فلتعديل رؤوس الآي؛ لأنها كالقوافي، وتقتضي هذه العلة أن تثبت في الوقف خاصة، وأما من أثبتها في الحاليين، فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف)) (١٠٦)، فعد موافقة رؤوس الآي مما يقتضيه الوقف من دون الوصل، أما إثباتها

وصلاً فلا علاقة له بهذه الموافقة، وإنما هو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ): ((قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألف ... وصلاً ووقفاً موافقةً للرسم؛ لأنهم رُسِمَ في المصحف كذلك. وأيضاً فإن هذه الألف تُشبه هاء السكت لبيان الحركة، وهاء السكت تُنَبِّتُ وقفاً، للحاجة إليها. وقد تُنَبِّتُ وصلاً إجراءً للوصل مجرى الوقف، كما تقدّم في البقرة والأنعام. فكذا هذه الألف. وقرأ أبو عمرو وحمزة بحذفها في الحالين؛ لأنها لا أصل لها)) (١٠٧).

ويتبين بعد هذا العرض أنّ عدداً كبيراً من المفسرين صرّحوا بكون قراءة إثبات الألف وصلاً من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، ويكاد يكون الوجه الوحيد لهذه القراءة وإن تباينت مواقفهم في المفاضلة بين هذه القراءات.

١١. حذف الهمزة

يتصف صوت الهمزة بالثقل، وبصعوبة النطق به، ولذلك جرت على الهمزة أحكام التخفيف التي تتخذ أشكالاً عدة تهدف إلى الاقتصاد في الجهد المبذول عند النطق، يقول سيبويه: ((واعلم أنّ الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يخفّفها؛ لأنه بُعد مخرجها، ولأنّها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فتثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوّع)) (١٠٨)، ولم يقتصر وصف صوت الهمزة بالثقل وتعليله على القدماء وحدهم، بل تابعهم في ذلك المحدثون الذين جاءت تعليقاتهم أكثر وضوحاً، يقول الدكتور إبراهيم أنيس - على سبيل التمثيل - : ((ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأةً عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد

على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، ممّا يجعلنا نعدّ الهمزة أشقّ الأصوات، وممّا جعل للهمزة أحكاماً مختلفة)) (١٠٩). ومن هذه الأحكام حذف الهمزة بنوعيه: المقيس وغير المقيس.

وورد حذف الهمزة في القراءات القرآنية، ومنها ما وُجّه على أنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، وذلك في قراءة الشعبي: (من السماء ما) بغير همزة

في آخر (ماء) (١١٠) في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُعَشِّكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [سورة الأنفال: ١١]

قال أبو حيان: ((ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر وهو أن (ما) ليس موصولاً بمعنى الذي وأنه بمعنى (ماء) المحدود وذلك أنهم حكاوا أنّ العرب حذفّت هذه الهمزة فقالوا: (مّا يا هذا) بحذف الهمزة وتنوين الميم، فيمكن أن تُخرَج على هذا إلاّ أنهم أجروا الوصل مجرى الوقف فحذفوا التنوين؛ لأنك إذا وقفت على شربت مّا قلت: شربت ما بحذف التنوين وإبقاء الألف، إمّا ألف الوصل التي هي بدل من الواو وهي عين الكلمة وإمّا الألف التي هي بدل من التنوين حالة النصب)) (١١١)، ووجود اللام في (ليطهركم) يؤيد معنى الماء، ويضعف احتمال إرادة (ما) الموصولة، فلا تستقيم عبارة: (وينزل عليكم من السماء الذي ليطهركم) مع وجود هذه اللام، وإن حاول ابن جني جاهداً التماس وجه لهذه اللام مع عدّ ما موصولة (١١٢)، ولكن ما ذكره لا يخلو من تمحل.

١٢. الكشكشة.

الكشكشة تعني إبدال كاف المؤنث شيئاً عند الوقف، وقد يجري الوصل في هذا مجرى الوقف، قال ابن جني: ((ومن العرب من يبدل كاف المؤنث في

الوقف شيئاً حرصاً على البيان؛ لأنّ الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيئاً، فقالوا: عليش، ومنش، ومررت بش. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيه أيضاً، وأنشدوا للمجنون (١١٣) :
فعيناش عيناها وجيدش جيدها

سوى أن عظم الساق منش دقيق (((١١٤) .
فالمراد هنا: عيناك، وجيدك، ومنك، ولكن الكاف أبدلت شيئاً، ومن الواضح أنّ هذه مواضع وصل لا وقف، وجدير بالذكر أنّ البيت ورد في الديوان بالكاف الخالصة لا بالكشكشة. ولم أجد ما يعضد هذا المظهر في غير هذا الموضع.
١٣- العججة.

تبدّل الجيم من الياء المشددة في الوقف، ويُسمى هذا الإبدال (العججة)، ويُنسب إلى قضاة، قال الزمخشري: ((والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف. قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال فقيمج. فقلت: من أيهم؟ فقال: مرج. وقد أجرى الوصل مجرى الوقف من قال:
خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلَجَّ
المُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِّ
وبالغداة كُتِلَ الْبَرْنِجُ
يَقْلُعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحُ)) (١١٥) .

فالمراد: (فقيمي، ومري، وعلي، والبرني) (١١٦)، والصيصي (١١٧)، ولكن الياء أبدلت جيماً، ولا يخفى ما في هذا البيت من تكلف، ولم أعر على قائله بالعججة أو بالياء.

الخاتمة

بعد هذه الجولة الممتعة في كتب اللغة قديمها وحديثها، فضلاً عن كتب تفسير القرآن، وبعد التطواف بين صفحات كتب القراءات، وما رافق كل هذا من إعمال الفكر، واستحضار الذهن، وإنعام النظر وقف الباحث على مجموعة من النتائج أهمّها:

- ١- فصلّ الباحث القول في ظاهرة لم تلقَ ما تستحقّه من العناية والبحث، إذ وردت مبثوثة في مواضع قليلة من كتب القدماء والمحدثين، وهذا أول بحث - بحسب علمي- خُصص للحديث عن هذه الظاهرة، وما تضمّنه من مظاهر.
- ٢- بيّنت الدراسة أنّ هذه الظاهرة أكثر انتشاراً ممّا يتصوّره الدارس للغة العربية وظواهرها، وسنن العرب في كلامها، فأورد مظاهرها وعرض تحت كل مظهر من مظاهرها أمثلة عدة لكلّ منها.
- ٣- أثبت البحث أنّ هذه الظاهرة لا تختصّ بالشعر وحده، فقد وردت في القراءات القرآنية في مواضع عدة، فضلاً عن ورودها في النثر العربي، وقد ذكر عددٌ كبيرٌ من العلماء القدماء والمحدثين أن هذه الظاهرة اختصّت بالشعر، وعدّها أغلبهم من الضرورات الشعرية، فبيّن الباحث عدم دقة قولهم، فهي أكثر انتشاراً واستعمالاً، وقد وردت أغلب مظاهرها في القراءات القرآنية.
- ٤- استقصى الباحث مظاهر هذه الظاهرة وصورها، إذ تنوّعت بتنوّع أحكام الوقف، سواء أكانت هذه الأحكام تخصّ اللغة العربية الموحدة أم تخصّ لهجاتها، وكانت نتيجة هذا الاستقصاء أن أوصلها إلى ثلاثة عشر مظهرًا، شفعها الباحث بما يعضدها من قراءة أو شعر أو نثر.

الهوامش

- ١- شرح المفصل: ٦٧ / ٩ .
- ٢- النشر في القراءات العشر: ٨٩ / ٢ .
- ٣- المنصف: ٣٩ .
- ٤- البيت لأبي النجم العجلي، يُنظر: خزانة الأدب: ٤٨ / ١ .
- ٥- كتاب سيبويه: ٢٦٦ / ٣ .
- ٦- بمد الألف من (لام) مدًا حرفيًا مثقلًا، وإدغام الميمين معًا وفقًا لأحكام التجويد، يُنظر: الجديد في علم التجويد / ١٢٩، وتجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث / ١٥٣ - ١٥٤ .
- ٧- المحتسب: ١٥٨ / ٢ .
- ٨- المصدر نفسه: ١٤٨ / ١ .
- ٩- البحر المحيط في التفسير ٦٢٤ / ٢ .
- ١٠- البحر المحيط في التفسير ٦٢٤ / ٢، ويُنظر: ٦٧٤ / ٣، ٤٢٤ / ٦ .
- ١١- لم اهتدِ لقائله، والبيت في خزانة الأدب: ١٩٧ / ٣، ومغني اللبيب: ٣٩٣ / ١ .
- ١٢- شرح المفصل: ٨٧ / ٩ - ٨٨، ويُنظر: المقرب: ٣٨٦ .
- ١٣- الحجة للقراء السبعة: ٦٢ / ١ .
- ١٤- يُنظر: المحتسب: ١٩٥ / ١، ومعجم القراءات: ١٤٠ / ٢ - ١٤١ .
- ١٥- المحتسب: ١٩٥ / ١ .
- ١٦- المحتسب: ١٩٦ / ١ .
- ١٧- يُنظر: المحتسب: ١٩٦ / ١ .
- ١٨- روح المعاني: ١٢٣ / ٣ .
- ١٩- لم اهتدِ إلى قائله، والبيت في المحتسب: ١٩٦ / ١ .
- ٢٠- يُنظر: المحتسب: ١٩٧ / ١ .
- ٢١- شرح المفصل: ٤٥ / ٩ .
- ٢٢- معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٤ / ٣ .
- ٢٣- المصدر نفسه: ١٦٩ / ٥ .
- ٢٤- يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١٠٦ / ٢، والميسر في القراءات الأربع عشرة: ٥٦٧ .
- ٢٥- يُنظر: النشر في القراءات العشر: ١٠٦ / ٢، والميسر في القراءات الأربع عشرة: ٦٠٠ .
- ٢٦- يُنظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٦٧، والبحر المحيط في التفسير: ٣٨٣ / ١٠ .
- ٢٧- الكشف: ٦٨٤ - ٦٨٥ .
- ٢٨- البحر المحيط في التفسير: ٣٨٣ / ١٠ .
- ٢٩- التحرير والتنوير: ٣٥٩ / ٧ .
- ٣٠- يُنظر: شرح المفصل: ٤٦ / ٩ - ٤٧، وشرح الرضي على الكافية: هامش (١) من: ٤٢٠ / ١ .
- ٣١- يُنظر: شرح المفصل: ٤٦ / ٩ - ٤٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٠ / ١، ولم اهتدِ إلى قائل البيت.
- ٣٢- يُنظر: شرح المفصل: ٤٧ / ٩ .

- ٣٣- وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٢٠ .
- ٣٤- كتاب سيبويه : ٤ / ١٦٦ .
- ٣٥- المقرب : ٣٨٦ .
- ٣٦- يُنظر : المنصف / ١٦٠ , وشرح المفصل : ٩ / ٨٨ - ٩٠ .
- ٣٧- البحر المحيط في التفسير: ١٠ / ٥١١ .
- ٣٨- يُنظر : الكشف: ٤ / ٧٨٤ .
- ٣٩- المحتسب: ٢ / ٢٨٤ .
- ٤٠- اختلفت رواية الديوان عمّا ذكره الشيخ الطبرسي، إذ ورد البيت في الديوان/ ١٣٧ على النحو الآتي:
وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنْهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ، وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا .
- ٤١- مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٦ / ٣٧٣٩ .
- ٤٢- شرح المفصل : ٩ / ٨٩ - ٩٠ .
- ٤٣- يُنظر : رسم المصحف / ٢٦٦ .
- ٤٤- روح المعاني / ٦ / ٣٥٠ .
- ٤٥- ديوانه/ ٢١، وهو صدر البيت الأول من معلقة امرئ القيس، وتمامه:
قِفَا نَبِكَ، مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ، وَمَنْزِلٌ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ، فَحَوْمَلِ
- ٤٦- هذا صدر بيت لامرئ القيس أيضاً، ديوانه/ ١٦ ، ٦٣، والبيت بتمامه:
أَصَاحُ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مَكْلَلٍ .
- ٤٧- شرح المفصل : ٩ / ٨٩ .
- ٤٨- يُنظر : المحتسب : ٢ / ٢٠٨ .
- ٤٩- المصدر نفسه , والصفحة نفسها .
- ٥٠- يُنظر: البحر المحيط في التفسير ٣ / ٣٣٣ .
- ٥١- البحر المحيط في التفسير ٣ / ٣٣٤ .
- ٥٢- وهي قراءة أيوب السخيتاني، يُنظر: مختصر في شواذ القراءات/ ١٥٩، والبحر المحيط في التفسير / ١٠ / ٢١٦ .
- ٥٣- يُنظر: البحر المحيط في التفسير ١٠ / ٢١٦ .
- ٥٤- يُنظر : شرح المفصل : ٩ / ٨٢ .
- ٥٥- كتاب سيبويه : ٣ / ٢٦٥ , ويُنظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ١٦٠، ٤١٦ .
- ٥٦- شرح المفصل : ٩ / ٨٢ .
- ٥٧- المنصف : ٣٨ .
- ٥٨- يُنظر : التيسير / ١٤٣ , والميسر في القراءات الأربع عشر / ٢٩٨ .
- ٥٩- معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٢٣٤ .
- ٦٠- شرح المفصل : ٩ / ٨٣ .
- ٦١- يُنظر: السبعة في القراءات/ ١٨٨، والتيسير / ٨٢ .
- ٦٢- البحر المحيط في التفسير: ٢ / ٦٢٨ .

- ٦٣- ديوانه / ١٣٣ .
- ٦٤- المنصف / ٣٩ , ويُنظر / ٤٠ .
- ٦٥- يُنظر : المصدر نفسه / ٣٩ .
- ٦٦- ديوانه / ٨٤ .
- ٦٧- المقرب / ٣٨٨ .
- ٦٨- شرح المفصل : ٨٤ / ٩ , ويُنظر: المقرب / ٣٨٧ .
- ٦٩- : ٢٨٥ / ٣ , ويُنظر : ١٨٢ / ٤ .
- ٧٠- التحرير والتتوير: ٢١٥ / ١٥ - ٢١٦ .
- ٧١- البيت ليعلى الأحوال الأزدي، يُنظر : خزانة الأدب : ٤٠١ / ٢ .
- ٧٢- الأصول في النحو : ٤٥٩ / ٣ - ٤٦١ . وقد أورد هذا البيت قبله المبرد , وعدّ الحذف ضرورة شعرية , يُنظر : المقتضب: ١٧٧ / ١ , ٤٠٢ .
- ٧٣- يُنظر : كتاب سيبويه: ٣٠ / ١ , والمقتضب: ١٧٦ / ١ .
- ٧٤- يُنظر : كتاب سيبويه: ٣٠ / ١ , والمقتضب: ١٧٦ / ١ .
- ٧٥- كتاب سيبويه: ٢٩ / ١ .
- ٧٦- كتاب سيبويه : ١٨١ - ١٨٢ .
- ٧٧- يُنظر: المصدر نفسه : ٢٤١ / ٤ .
- ٧٨- يُنظر المحتسب : ٢٢ / ٢ .
- ٧٩- يُنظر: المصدر نفسه , والصفحة نفسها .
- ٨٠- البحر المحيط في التفسير: ٨٧ / ٧ , ويُنظر: ٢٣١ / ٨ .
- ٨١- كتاب سيبويه : ١٦٨ / ٤ , ويُنظر : ١٦٩ - ١٧٠ , والمنصف / ٣٩ - ٤٠ .
- ٨٢- كتاب سيبويه : ١٧١ / ٤ , ويُنظر : المحتسب : ٢٣٩ / ٢ , والمنصف / ٤٠ .
- ٨٣- كتاب سيبويه : ٢٩ / ١ .
- ٨٤- يُنظر: المحتسب : ٤ / ٢ , و : ١٤٨ / ١ , ١٤٩ .
- ٨٥- المصدر نفسه : ٤ / ٢ .
- ٨٦- البحر المحيط في التفسير: ٤٧٩ / ٦ , ويُنظر: ٦٤٧ / ٢ .
- ٨٧- يُنظر : المحتسب : ٧ / ٢ .
- ٨٨- الكشف: ١٩٩ / ١ .
- ٨٩- البحر المحيط في التفسير / ١ / ٥٣٢ .
- ٩٠- يُنظر : كتاب سيبويه : ١٧٠ / ٤ , وشرح المفصل : ٦٨ / ٩ .
- ٩١- يُنظر : النواذر في اللغة / ٥٣ , والوقف في العربية على ضوء اللسانيات / ٩٦ .
- ٩٢- يُنظر : كتاب سيبويه : ١٧٠ / ٤ , وشرح المفصل : ٦٩ / ٩ .
- ٩٣- يُنظر : كتاب سيبويه : ١٧٠ / ٤ , والأصول في النحو : ٤٥٣ / ٣ .
- ٩٤- الأصول في النحو : ٤٥١ / ٣ - ٤٥٢ .
- ٩٥- شرح المفصل : ٦٧ / ٩ - ٦٨ .

- ٩٦- يُنظر عل سبيل التمثيل : المحتسب : ١ / ٧٩ , والمفصل / ٤٦٩ , وشرح المفصل : ٩ / ٨٢ .
- ٩٧- شرح كتاب سيبويه: ١ / ١٩١ .
- ٩٨- شرح المفصل: ٣ / ١٩٥ .
- ٩٩- يُنظر: السبعة في القراءات/ ٥٩١ - ٥٢٠ , وحجة القراءات/ ٥٧٢ - ٥٧٤ .
- ١٠٠- التفسير البسيط: ١٨ / ١٩٠ - ١٩١ .
- ١٠١- صدر بيت لجريير ، تمامه:
أقلَى اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا
وزاد الألف في القافية للإطلاق.
- ١٠٢- الكشف: ٣ / ٥٣٥ .
- ١٠٣- يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤ / ٢٢٦ .
- ١٠٤- يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣ / ٢٠ - ٢١ .
- ١٠٥- يُنظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٤ / ٤١٤ .
- ١٠٦- التسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ١٤٧ .
- ١٠٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٩٨ .
- ١٠٨- كتاب سيبويه: ٣ / ٥٤٨ .
- ١٠٩- الأصوات اللغوية/ ٧٨ , ويُنظر: علم الأصوات/ ٢٨٨ , وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة/ ٤٥٥ ,
والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ ٢٤ .
- ١١٠- يُنظر: المحتسب: ١ / ٢٧٤ .
- ١١١- البحر المحيط في التفسير: ٥ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .
- ١١٢- يُنظر: المحتسب: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .
- ١١٣- البيت لقيس بن الملوح، مجنون بني عامر، والبيت في الديوان بالكاف لا بالشين، يُنظر: ديوانه/ ١٣ .
- ١١٤- سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٠٦ .
- ١١٥- المفصل في صناعة الإعراب / ٥١٢ .
- ١١٦- البرنِي: ((ضَرْبٌ من التمر أحمر مُشْرَبٌ صُفْرَة، كَثِير اللَّحَاء عَذْب الحلاوة. ويُقال: نَخْلَةٌ بَرْنِيَّةٌ)) تهذيب
اللغة، مادة (برن): ١٥ / ١٥٤ .
- ١١٧- جمع صيصة، وهو قرن البقر، ويُجمع أيضًا على صياصي، يُنظر: تهذيب اللغة، مادة (صأصأ): ١٢ / ١٨٦ .



المصادر والمراجع

- ٩- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.
- ١٠- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: لجنة علمية من جامعة محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي/ جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
- ١١- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
- ١٢- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، غني بتصحيحه: أوتويرتزل، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٣- الجديد في علم التجويد، المقرئ الحاج مصطفى المؤذن الصراف، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي، كربلاء - العراق، ط ٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٤- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت في حدود ٤٠٠ هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٥- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٦- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، قدم له
- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ١- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، أ. د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، أربد - المملكة الأردنية الهاشمية، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- ٥- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ)، بعناية صدقي محمد جميل، وزهير جعيد، دار الفكر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٦- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت ١٢٢٤ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، ١٤١٩ هـ.
- ٧- تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٨- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

ووضع حواشيه وفهارسه : محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).

١٨- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ١٩٦٢م.

١٩- ديوان حميد بن ثور ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

١٩- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة - بيروت، ط ٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٠- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ، د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية ، بيروت - لبنان، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

٢٢- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٤، دار المعارف ، القاهرة - مصر، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.

٢٣- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: د. حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.

٢٤- شرح الرضي على الكافية ، الرضي الأستراباذي

(ت ٦٨٦ هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢٥- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، وضع فهارسه : عبد الحسين المبارك ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، (د.ت).

٢٦- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٢٧- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة - مصر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٨- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مط المدني ، القاهرة - مصر، ط ٤ ، ١٤٢٥هـ - ١٠٠٤م .

٢٩- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط ٢ ، ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م .

٣٠- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، دار نوبليس، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ج ١ تحقيق: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ج ٢ تحقيق: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الأوقاف ، القاهرة - مصر ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٣٢- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ()، الحسين بن أحمد بن خالويه، عني

بنشره: ج. برجستراسر, تقديم: آثر جفري, المعهد
الألمان للأبحاث الشرقية, بيروت - لبنان, ١٤٣٠هـ -
٢٠٠٩م.

٣٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي),
أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين
النسفي (ت ٧١٠هـ), حققه وخرج أحاديثه: يوسف
علي بدوي, راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو,
دار الكلم الطيب, بيروت, ط ١, ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٤- معاني القرآن وإعرابه, أبو إسحاق إبراهيم بن
السري الزجاج (ت ٣١١هـ), تحقيق: عبد الجليل
عبد شلبي, شرح أحاديثه الأستاذ جمال الدين
محمد, دار الحديث, القاهرة - مصر, ١٤٢٤هـ -
٢٠٠٤م.

٣٥- معجم القراءات, د. عبد اللطيف الخطيب,
دار سعد الدين, دمشق - سوريا, ط ١, ١٤٢٢هـ -
٢٠٠٢م.

٣٦- مغني اللبيب, جمال الدين بن هشام الأنصاري
(ت ٧٦١هـ), تحقيق: مازن المبارك, ومحمد علي
حمد الله, راجعة سعيد الأفغاني, مؤسسة الصادق
طهران - إيران, ط ٥, (د. ت.).

٣٧- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم
الزمخشري, محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي,
تحقيق: خالد إسماعيل حسان, راجعه: د. رمضان
عبد التواب, مكتبة الآداب, القاهرة - مصر, ط ١,
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٨- المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد,
(ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة,
مط الأهرام, التجارية, القاهرة - مصر, ١٤١٥هـ -
١٩٩٤م.

٣٩- المقرب, علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
(ت ٦٦٩هـ), تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري,
ود. عبد الله الجبوري, مط العاني, بغداد - العراق,
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٠- المنصف, أبو الفتح عثمان بن جني, تحقيق:
محمد عبد القادر أحمد عطا, دار الكتب العلمية,
بيروت - لبنان, ط ١, ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤١- الميسر في القراءات الأربع عشرة, محمد فهد
خاروف, مراجعة: محمد كريم راجح, دار الكلمة
الطبية, دمشق - بيروت, ط ٤, ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٢- النشر في القراءات العشر, أبو الخير محمد بن
محمد الدمشقي, الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ),
قدّم له علي محمد الضباع, خرّج آياته الشيخ زكريا
عميرات, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط ٣,
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٣- النوادر في اللغة, أبو زيد الأنصاري (ت
٢١٥هـ), تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني, مط
الكاثوليكية, بيروت - لبنان, ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٤- الوقف في العربية على ضوء اللسانيات, د. عبد
البديع النيرباني, دار الغوثاني للدراسات القرآنية,
سوريا - دمشق, ط ١, ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.



